أ. د./ طارق فهمى
أستاذ العلوم السياسية، مستشار المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط

الدوائر المقترحة للسياسة الخارجية المصرية
فى ظل الجمهورية الجديدة
وتأثيراتها على الأمن القومى المصرى

مقدمة :

إن تحديد متغيرات السياسة الخارجية، يبدأ بالتمييز بين البيئة الموضوعية التى تمثل المحيط الفعلى لعملية صنع السياسة الخارجية مستقلاً عن فهم صانع السياسة الخارجية لهذا المحيط ، كتوازن القوى الدولى ، أو حجم المقدرات الاقتصادية العسكرية المتاح، أو شكل النظام السياسى للدولة والبيئة النفسية التى تشير إلى معارف ـ تصورات، عقائد، إدراك ـ صانع السياسة الخارجية للبيئة الموضوعية، فالبيئة الموضوعية لا تؤثر مباشرة فى السياسة الخارجية، ولكن تؤثر بشكل غير مباشر من خلال البيئة النفسية لصانع السياسة الخارجية، أى من خلال فهمه متغيرات البيئة الموضوعية، فإذا لم يدرك صانع السياسة الخارجية وجود متغير موضوعى معين، فإن ذلك المتغير لن ينتج أثرًا فى السياسة الخارجية لدولته. (١)

الهدف من الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة تقديم إطار مقترح للسياسة الخارجية المصرية فى دوائر النفوذ التقليدية والمقترحة عبر تقديم مقاربة متعددة سياسيًا وإستراتيجيًا استنادًا على مسارات واتجاهات التحرك الراهنة، والمحتملة لتحقيق المصالح العليا للدولة المصرية فى ظل ما يجرى فى الإقليم من تفاعلات وفى إطار التعامل مع المنظومة الدولية الراهنة وفى نظام دولى يعانى حالة عدم الاستقرار .

المنهج المستخدم :

اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفى والاستشراف حيث يُعد منهج الدراسات المستقبلية المتعدد الأبعاد، بمنزلة المجال الرئيسى الذى يندرج تحته مناهج الاستشراف المستقبلى، كما تتعدد أبعاد مناهج الدراسات المستقبلية فهناك منهج صنع القرار الموجه نحو المستقبل، وهناك منهج إدارة الأزمات الموجهة نحو المستقبل، وجدير بالذكر أن منهج الدراسات المستقبلية وكل ما ينطوى تحته من مناهج الاستشراف المختلفة يقوم على تحقيق الإرشاد العملى فى عملية صنع القرار من خلال استكشاف الاتجاهات المستقبلية لتكوين رؤية مستقبلية، والرؤية view مختلفة عن الاستشراف.

في إطار ما سبق يمكن تناول هذه المتغيرات على النحو التالى:

أولا : المتغيرات الموضوعية: تنقسم هذه المتغيرات إلى نوعين داخلية، وخارجية

١- **المتغيرات الموضوعية الداخلية:** هى تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الموضوعية الداخلية للوحدة الدولية، أى من داخل نطاق ممارستها سلطتها، أو تلك التى لا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى وتشمل هذه المتغيرات: الخصائص القومية، والمقدرات القومية، والمشكلات الاجتماعية، ومستوى التطور القومى، والتكوين الاجتماعى، والتوجهات المجتمعية، والنظام السياسى أى طبيعة تكوين السلطة التنفيذية والموارد المتاحة لها والضوابط السياسية الواقعية عليها. (٢)

٢- **المتغيرات الموضوعية الخارجية:** هى تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية، أى الآتية من خارج نطاق ممارستها سلطتها، أو تلك التى تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى، وتشمل تلك المتغيرات: النسق الدولي، والمسافة الدولية، والتفاعلات الدولية، والموقف الدولى.(٣) وتتجه السياسة الخارجية إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أى البرامج التى تتبعها تلك الوحدة إزاء العالم الخارجى، وهو ما يميز السياسة الخارجية من العلاقات الدولية، فهى تلك

السياسة التى يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، أى الأشخاص المخولين رسميًا باتخاذ القرارات الملزمة، كما تنصرف إلى برامج العمل الخارجى المعلنة.

والسياسة الخارجية وإن كانت تصاغ داخليًا أى داخل الوحدة الدولية فإنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية، وهو ما يميزها عن السياسة الداخلية التى ترمى إلى تحقيق أهداف داخل المجتمع الذى صيغت فى إطاره، وإن كان هذا التمييز لا ينفى الترابط والتشابه بين السياستين الخارجية والداخلية فى كثير من الجوانب. (٤)

ويختلف الوزن النسبى لأى من متغيرات السياسة الخارجية باختلاف المواقف الدولية التى تصنع فى إطارها هذه السياسة، وباختلاف الوحدات الدولية المراد تفسير سياستها الخارجية، وباختلاف أشكال السياسة الخارجية المراد تفسيرها، حيث تلعب المتغيرات المتعلقة بالبيئة النفسية للقائد السياسى دورًا فى تشكل السياسة الخارجية فى فترات الأزمات الدولية بدرجة تفوق تأثيرها فى المواقف الدولية العادية، ففترات الأزمات تتسم بنقص المعلومات، والغموض، وعدم اليقين الهيكلى، مما يدفع القائد السياسى إلى الاعتماد على بيئته كأداة رئيسية لاتخاذ القرار. (٥)

ثانيا : صنع السياسة الخارجية:

يتطلب صنع السياسة الخارجية الفهم والدراسة الدقيقة لمختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر فى صنع هذه السياسة، و أول ما يواجه صانع القرار هو مدى الإدراك السليم للموقف ، كالأزمة الدولية المفاجئة، واستحضاره مجموعة بدائل تجاه هذا الموقف، وبالتالى يكون القرار هنا اختيارًا لبديل من البدائل بناء على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار الذى يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر وتسهم وسائل الإعلام المتطورة فى توفير المعلومات المرتبطة بشكل أساسى بالتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية. (٦)

وتمر عملية صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات بمراحل متعددة، بدءا بالمرحلة التحضيرية والتى تتضمن تحديد المعيار الرئيسى وتحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع مع تحديد البدائل وجمع المعلومات وقياس المتغيرات بالمعيار الرئيسى ثم اختيار الهدف ورسم إستراتيجية تحقيق الهدف، ثم تأتى مرحلة اتخاذ القرار باختيار أحد البدائل وتنفيذه، أى ترجمة القرار إلى الواقع العملى من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواء كان هذا القرار فى إطار الفعل أو رد الفعل وتأتى بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج .(٧)

وتتولى عملية صنع القرار مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، تأتى فى مقدمتها السلطتان التشريعية والتنفيذية، ويتفاوت ذلك حسب طبيعة الأنظمة السياسية،فتسيطر السلطة التشريعية على عملية صنع القرار فى الأنظمة البرلمانية، بينما تسيطر السلطة التنفيذية عليها فى الأنظمة الرئاسية. وفى ميدان الشئون الخارجية تلعب السلطة التنفيذية الدور البارز فى بلورة السياسة الخارجية وشرحها. (٨)

ثالثا : محددات السياسة الخارجية:

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التى تؤثر بشكل أو آخر فى توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأى دولة كما تعنى أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التى تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقًا لمحددات داخلية و أخرى خارجية.

المحددات الداخلية:

وهى المحددات التى تقع داخل إطار إقليم الدولة وهى مرتبطة بالتكوين الذاتى والبنيوى لها والتى من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية. وتضم المحددات الداخلية كلا من:

١- **المحددات الجغرافية:** تشمل الموقع الجغرافى والمساحة والتضاريس والمناخ وهى العناصر الأساسية فى تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية، وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولى. أما تأثيرها غير المباشر فيكون فى تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة سياسة الخارجية.

٢- **الموارد الطبيعية:** مدى توفر الموارد الطبيعية المهمة كمصادر الطاقة من بترول، غاز، ومعادن كالحديد والنحاس والذهب، ومواد غذائية كالقمح والذرة، وتوافر هذه الموارد لدى الدولة ولو بنسب متفاوتة يسهم فى استقلاليتها الاقتصادية ويمكنها من لعب دور فاعل فى محيطها الإقليمى والدولى كقوة اقتصادية وتتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياستها الخارجية .

٣- **المحددات البشرية:** يؤثر العامل البشرى فى تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصرًا مهمًا لبناء قوة عسكرية قادرة على أهداف سياستها الخارجية فى أثناء السلم والحرب، كما يلعب عاملا مهمًا فى توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها يدًا عاملة خارج الدولة، مثلما هو الحال فى الصين، إلا أن هذه ليست مقياسًا ثابتًا لقوة الدولة عسكريًا أو اقتصاديًا.

٤- **المحددات الشخصية:** من أهم العوامل المؤثرة فى تحديد السياسة الخارجية للدول، المحددات الشخصية لصانع القرار فى السياسة الخارجية. لأن غالبًا ما تنعكس سلوكيات صانعى القرار على السياسة الخارجية، وبالتالى يجب التركيز على شخصياتهم، لأن العامل القيادى يلعب دورًا مهمًا فى عملية صنع القرار الخارجى. (٩)

رابعًا : المتغيرات الحاكمة لمحددات السياسة الخارجية المصرية فى الجمهورية الجديدة:

يمكن تأكيد أن هناك جملة من المتغيرات العامة إقليميًا ودوليًا يمكن أن تؤثر على مسارات السياسة الخارجية المصرية واتجاهاتها. (١٠)

يمكن استشراف أهم المتغيرات الإقليمية المؤثرة على مستقبل السياسة الخارجية المصرية فى ظل الجمهورية الجديدة، وذلك على النحو التالى:

١- **موقف السياسة الإيرانية :** لا تزال العلاقات المصرية الإيرانية تمثل تحديًا حقيقيًا لصانع القرار المصرى وقد سعت إيران لاستئناف هذه العلاقات من خلال طرح مقاربات جديدة فى العلاقات، إلا أن الأمور ستبقى كما هى عليه بين البلدين لعدم وجود مستجدات طارئة يمكن الانطلاق منها، وفى حال اتجاه القاهرة لبناء مقاربة جيدة ستكون هناك مسارات متعددة للتحرك على أسس ومبادئ تتجاوز ما كان مطروحًا من مسارات سابقة حكمت ضوابط العلاقات تاريخيًا وسياسيًا.

٢- **الدور التركى:** فى حال استئناف العلاقات المصرية التركية رسميًا - وإن كان ذلك مستبعدًا حتى الآن بعد تجميد الاتصالات وفقًا لما أعلنه وزير الخارجية سامح شكرى- سيؤدى ذلك إلى طرح معادلات مختلفة فى الإقليم، ولعل ما قاله وزير الخارجية المصرى سامح شكرى، إن مصر لديها طلبات وتوقعات من الجانب التركى، وإن مراعاة أنقرة هذه المطالب من شأنه أن يذلل الصعاب بين البلدين ويفتح المجال لاستكشاف إلى أى مدى يوجد تحول فى السياسة التركية»، فمصر لم تتدخل فى الشئون الداخلية التركية، ولم توفر الملاذ الآمن لعناصر إرهابية، وهو ما طلبته من تركيا، خاصة أن الأخيرة هى من طلبت تحسين العلاقات، وعليها أن تغير الأسباب التى أدت للقطيعة الدبلوماسية. (١١)

٣- **الدور الخليجى :** إن تماسك العلاقات المصرية الخليجية سيؤدى إلى فرض قيود على الحركة المصرية فى الإقليم رغم أن هذا التقارب سيكون له انعكاساته الإيجابية المباشرة على الأمن القومى المصرى وارتباطه بالأمن القومى فى الخليج لكن سيؤثر ذلك على مسارات التحرك السياسى فى مناطق أخرى ومن المرجح أن تتوازن الحسابات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية بين مصر ودول الخليج فى حال اتباع قاعدة منضبطة من الخيارات المتبادلة بين الجانبين .

٤- **التحركات الإسرائيلية :** إن استمرار الاحتلال الإسرائيلى الأراضى الفلسطينية واستمرار الوضع فى قطاع غزة سيؤدى لمزيد من التوتر المشوب بحذر فى إطار العلاقات المصرية الإسرائيلية وسيكون له تبعاته الكبرى المتعلقة بمسارات العلاقات خاصة مع اتباع نموذج قائم على فكرة الرشادة السياسية خاصة مع تطوير وتنمية العلاقات بين الجانبين طوال الفترة الماضية والإقدام على خطوات هيكلية فى منظومة العلاقات المشتركة (توقيع اتفاق استيراد الغاز من إسرائيل ، توقيع الاتفاق الثلاثى مع الاتحاد الأوروبى بشراكة إسرائيلية).

٥- **بناء محاور :** إن دخول مصر على خط الاتصالات العربية وبناء محاور مهمة ومنها التحالف الثلاثى يضم مصر والأردن والعراق ومحاولة استرجاع سوريا إلى الحاضنة العربية وتكريس التعاون فى نطاق إقليم شرق المتوسط سيؤدى لتأكيد مكانة مصر الكبيرة فى الإقليم مع مراعاة أن أى معادلات جديدة لتطوير منظومة العلاقات العربية الإسرائيلية سيخصم من الحضور المصرى وسيدفع بتأكيد وضع إسرائيل فى أى ترتيبات أمنية وإستراتيجية محتملة فى المنطقة.

٦- **النظام الإقليمى العربى :** يواجَه النظام الإقليمى العربى الراهن بسلسلة اختبارات صعبة ومستجدة. هذه الاختبارات نتيجة توقف مسارات العمل العربى-العربى، وعدم انعقاد القمة العربية، التى كانت تُعقد دوريًا لتذكّر ببقاء النظام الإقليمى. فإذا بهذه القمة تؤجل تباعًا، خاصة أن الجامعة العربية تركت الملفات العربية وطرق معالجتها، وذهبت لتقوم بجولة استكشافية لطرفى النزاع الروسى-الأوكرانى، وهو الأمر الذى يثير علامات استفهام حقيقية حول البديل المطروح فى إطار نظام شرق أوسطى أشمل وأوسع، يلبى متطلبات محددة لدول الإقليم، بما فى ذلك الدول العربية وإسرائيل، إضافة

إلـى دول الجـوار الإقليمـى -إن تمـت تسوية الأزمـات العربية الإقليمية- وتم تحديد مقاربة التعامل العربى الإقليمى، انطلاقًا مـن منظور الفوائد المتبادلة، والمصالح المشتركة، التى بدأت تحكم نطاقات الإقليم حاليًا، وفـى مناخ عربى يتشكل بالتعاون مـع إسرائيـل لإحـلال السـلام والاستقرار فـى إقليـم الشرق الأوسـط -والتـى يمثـل العالم العربـى القلب منـه- خاصة أن إسرائيل تعمل فى إطار من الحسابات السياسية والإستراتيجية المحـددة، التى بدأت تتشكل فى قمـة النقب، ومن المحتمل أن يمتد هذا الإطار إلى مسارات مختلفة. (١٢)

٧- **العلاقات الخليجية الإيرانية :** تبنى الجانبان الإيرانى والخليجـى العديد من الخطوات التى عكست فى مجملها إمكان بدء حوار إستراتيجى بين الطرفين، فى هذا السياق أعلنت دولة الإمارات العربية فى ٢٢ أغسطس الماضى أن سفيرها فى إيران، سيـف محمـد الزعابى، سيعـود إلى طهران بعـد أكثر من ست سنـوات من تخفيض الإمارات علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، وقالت وزارة الخارجية الإماراتية إن هذه الخطوة تأتى فى إطار جهـود الإمارات لتعزيز العلاقات مع إيـران «لتحقيق المصالح المشتركة للبلدين والمنطقة بشـكل أوسع»، وتأتى تنفيذًا لقرار سابـق للقيـادة السياسيـة برفع مستـوى التمثيـل الدبلوماسى بيـن البلدين. وفى سيـاق متصل، كما أعلنت دولـة الكويت فى ١٤ أغسطـس الماضى إعـادة سفيرها إلى إيـران، وفى مؤشر علـى حدوث تقدم على مستـوى المباحثات بين الجانبين، أعلن وزيـر الخارجية الإيرانـى، حسين أمير عبد اللهيـان، فى يوليو الماضـى، أن «الوسيط العراقى أبلغ طهـران استعداد الرياض لإطلاق محادثـات علنية علـى المستوى السياسـى»، مؤكدًا أن بلاده تبادل السعودية الاستعداد نفسه من أجل إعادة العلاقات الدبلوماسيـة بين البلدين. وقد دفعت المؤشرات السابقة بعض الدوائر إلـى توقع بدء حوار إستراتيجى بيـن الجانب الخليجى ونظيـره الإيرانى، وهو الحوار الذى قـد يُمهد لخفض التوترات بشكل تكتيكى ومرحلى.

٨- **اتفاقيات جديدة :** قيام الأطـراف الرئيسة فى النظام الإقليمـى ، والتـى عبـرت عنهـا دولة الإمـارات العربيـة ودول أخـرى بلعب دور جديـد يتجـاوز الأدوار التقليديـة المعتادة فى البيئـة الأمنية الحالية باعتبار أن دولة الإمارات لديها المقومات والركائـز المؤهلـة لذلك حيـث تعد ثانـى أكبر اقتصـاد عربى بنـاتـج محلى يزيد علـى ٤٠٠ مليار دولار، فالمعاهـدة الإماراتية الإسرائيليـة لـم تكن مقصـورة على مجالهـا السياسى فقط بل كانـت شاملـة، مما سيسهـم فى وضـع أولويات أمنيـة وسياسية وإستراتيجيـة مختلفة وانطلاقا من منطقة الخليج العربى، وعما كان موجودا فى السابق ، وفى اتجاه مناطق جديدة، ومنها جنوب شرق آسيا والجنوب الإفريقـى وفى الاتجاهات المتوسطية حيث تطـرح مشروعات بنى تحتية طموحـة مثل مشروع سكك حديدية تربط ميناء حيفـا على البحر المتوسط بالإمـارات وستعزز دور دبـى وأبو ظبـى كمركزين للمـال والأعمـال فى منطقـة الشرق الأوسـط. مع تأكيد أن الشراكة الإماراتيـة الإسرائيلية ستضبط مواقـف وتوجهات دولة مثـل إيران فى الخليج بـل وعدة عواصم عربيـة تحسبًا لما يمكن أن يطرح من ردود فعل عربية إسرائيلية مستجدة إزاء ما يجرى. (١٣)

٩- **دور إسرائيلـى مرتقب:** ظل استمرار المشهد الأمنى فى المنطقة على ما هو عليه فى ظل عدم توقيع الاتفاق النووى حيث واصلـت إسرائيـل بالفعل مخططها للحصول علـى دعم أمريكى ورسائـل وتعهـدات مكتوبة قبـل التوصـل رسميًا إلـى اتفاق بين واشنطـن وطهران قـد يكون مؤجلاً إلى ما بعـد إجراء انتخابات التجديـد النصفـى للكونجرس، وبخاصـة أن شعبيـة الرئيس الأمريكـى فى أسوأ أحوالهـا، وسيواجه الرئيس اختبـارًا عسيرًا مـا بين العمل على تماسك «الناتو» وبين المهام الكبرى للسياسة الأمريكية فى مناطق مختلفة من بينها الشرق الأوسط.

إن مقاربـات السلام الاقتصادى التى طرحت فى ظل إدارة الرئيـس ترامب لن يكون لهـا دور حقيقى أو مسار يمكن الاتكاء عليـه فى الوقت الراهـن، وسيكون فى مقابل ذلـك الأمن الذى سيكـون العنوان الأبرز والمباشر لمسار ما يمكن أن يمضى إليه الجانبـان العربـى والإسرائيلـى، وبصرف النظـر عن مخطط الإدارة الأمريكيـة للعمـل معاً فى الإقليم وبخاصـة مع إسرائيل مـع التحفظ على أن دولاً مهمة فى هذا الإطار لديها اعتراضات وتحفظات على ما يجرى ومنها الأردن، وعلى الرغم من علاقاتها القوية بالولايات المتحدة والتحالف الإستراتيجى الكبير بينهما واستمـرار الولايات المتحـدة فى بناء قاعـدة عسكرية ضخمة على الأراضى الأردنية، وعلى الرغم من تصريحات الملك عبد الله الثانى المؤيدة التى أكد فيها أنه من أوائل المؤيدين لإنشاء «نسخـة شـرق أوسطية من حلـف الناتو»، وأن الأمـر ممكن مع الدول التى تتقاسم طريقة التفكير نفسها. (١٤)

١٠- **تحالفات عربية إقليمية :**

يركـز المخطط الإسرائيلى الجارى على حجز موقع متقدم فـى إدارة المشهـد الأمنـى والإستراتيجـى مـع الانتقـال مـن الحسابـات الضيقة إلـى حسابات أكبر، مما يؤكـد أن إسرائيل لـن تتنـازل عما حققته مـن مكاسب حقيقية فى إطـار محاربة

الإرهاب والتطرف ومواجهة التنظيمات الإرهابية وفق رؤيتها، ومن ثم فإن دورها مهم فى إدارة الأمن الإقليمى انطلاقاً من الممرات والمضايق العربية ووصولاً إلى البحر الأحمر، وبخاصة أن إسرائيل تدرك أن وجودها فى قلب التفاعلات الدولية الراهنة سيحجز لها مكانًا كبيرًا فيما يجرى من تحولات حقيقية ومباشرة فى بنية المشهد السياسى فى الإقليم.

تلتقى الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة وإسرائيل فى موقع محدد عبر القوة المركزية الأمريكية، ومن ثم فإن هناك مهام واحدة وأهدافًا إستراتيجية قصيرة وطويلة المدى سيعمل عليها الجانبان، وهو ما يجب النظر إليه بعمق فى ظل مقاربة المصالح الواحدة التى ترسم معالمها الولايات المتحدة فى الوقت الراهن.

إذن لم تكن خطوة نقل إسرائيل إلى المنطقة الوسطى للقوات الأمريكية بلا هدف، إنما كانت لتحقيق التكامل مع ما يجرى اليوم من ترتيبات أمنية عربية إقليمية. باختصار، الهدف هو إنشاء الحلف الواسع والكبير الذى يقوم على مبدأ الدعم عند الطلب، حيث تحقق هذه الصيغة للولايات المتحدة مزيدًا من الاعتماد الذاتى لحلفائها فى المنطقة ما ينعكس على تحملها الأعباء الرئيسة، ويتيح لها وقتًا للانخراط بصورة جدية ومباشرة فى بحر الصين وعلى حدود روسيا والدول المتحالفة معها. (١٥)

خامسًا : يمكن استشراف أهم المتغيرات الدولية المؤثرة على مستقبل السياسة الخارجية المصرية فى ظل الجمهورية الجديدة، وذلك على النحو التالى:

١- اتجاه الإدارة الأمريكية الراهنة لتقليل الحضور المصرى وعدم الاعتماد على الدور التاريخى لمصر:

للعام الثانى على التوالى قررت إدارة الرئيس الأمريكى جو بايدن منع ١٣٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية المخصصة لمصر بسبب عدم امتثال القاهرة لشروط حقوق الإنسان التى وضعتها وزارة الخارجية الأمريكية من دون إعطاء مصر وقتًا إضافيًا للتجاوب أو التعامل المباشر. ومع ذلك ستفرج الإدارة الأمريكية عن مساعدة منفصلة بقيمة ٧٥ مليون دولار، وستتلقى مصر ٩٥ مليون دولار أخرى بموجب استثناء قانونى يتعلق بتمويل مكافحة الإرهاب وأمن الحدود.

تدرك القاهرة أن الموقف الأمريكى بحجب جزء من المساعدات للعام الثانى قد لا يفسر بوجود أزمة مع إدارة الرئيس بايدن رغم أن مصر تستطيع نقل رسائل رادعة للولايات المتحدة إن أرادت، وفى إطار تصويب مسارات العلاقات الراهن، وعدم التعامل مع الموقف الراهن بأسلوب رد الفعل، خاصة أن الوضع الراهن فى الإقليم يسمح لمصر بالتحرك والتمدد، بل ومناكفة الإدارة الأمريكية بالفعل فى ملف العلاقات الثنائية تحديدًا، أن دولاً أخرى مثل إسرائيل، وعلى رغم شراكتها الهيكلية والممتدة مع الولايات المتحدة، دخلت فى مساحات من التجاذب فى بعض الملفات، وعلى رأسها الملف النووى والتعامل مع إيران، كما أن لدى القاهرة أيضاً أوراقًا ضاغطة حقيقية يمكن توظيفها، تتجاوز ملف قطاع غزة، وأمن إسرائيل، حيث تريد الإدارة الأمريكية أن تحصر طبيعة الدور المصرى فى هذا الملف فقط على الرغم من أن القاهرة لها حضورها فى ليبيا، وسط كل ما يجرى من تقييمات حقيقية لطبيعة الدور المصرى الراهن فى ليبيا وفى العراق وأمن البحر الأحمر وشرق المتوسط، وفى الخليج العربى، فى ظل توافقات مصرية - خليجية بضرورة إحداث توازن حقيقى فى نمط العلاقات مع الولايات المتحدة وروسيا.

بالتالى فإن مصر لديها مسارات عدة فى التركيز على تعاملها مع القرار الأمريكى، **المسار الأول**، عدم الدخول فى صدامات حقيقية مع إدارة بايدن، وستنتظر نتائج الانتخابات التجديد النصفى للكونجرس للعمل- ستجرى خلال ساعات قبل إعداد هذه الدراسة - خاصة أن الصراع بين الجمهوريين، والديمقراطيين قد يحسم ولو لحين، وسيشير إلى مدى تعامل الرئيس الأمريكى مع المتغيرات المقبلة، كما أن هناك رهانات على أن بايدن لن يستمر لولاية جديدة أخرى، **المسار الثانى**، استثمار القاهرة ما يجرى من مناخ معاد فى الكونجرس وخارجه بالاتجاه نحو مزيد من التعامل مع روسيا والصين، وإرسال رسائل بليغة لإدارة بايدن مع التقييم أن الرئيس الأمريكى سيرحل من البيت الأبيض وأن حجم الشراكة مع مصر من الصعوبة بمكان تفكيكها بالفعل أو تجاوزها، ولن يستطيع هذا الرئيس، أو الكونجرس معاداة مصر فى الوقت الراهن، أو الوصول إلى الصدام الكامل معها، وهو ما سيتطلب حنكة فى أسلوب التعامل مع الموقف، خاصة أن القرار الأمريكى لن يؤثر إلا على حصة صغيرة من التمويل العسكرى السنوى البالغ ١,٣ مليار دولار الذى تقدمه الولايات المتحدة لمصر.

٢- حدوث تطورات هيكلية فى فكر الأولويات الأمريكية والتركيز على إدارة الصراعات وليس حلها كما هو قائم:

مع استمرار حالة العداء والمواجهة مع مصر، تظل المناكفات قائمة. ونستعرض منها مثال مرتبط بالواقع المستجد لدور القوات المتعددة الجنسيات فى سيناء، ومن

ثـم فإن أى ترتيبات أمنية ستشمل مصر وإسرائيل ودولاً أخرى بطريقـة غير مباشرة، وهـو ما يفهم منه أنـه يمكن لمصر أن تباشر دورًا فى هذا الاتجاه من ناحية القوة المتعددة الجنسيات من جانب، ومن ناحية إسرائيل من جانب آخر، بصرف النظر عمـا يطرح إسرائيليًا فى إطار بعض الأفكار الإسرائيلية بوضع قـوات مراقبة بديلـة أو تصويب مسار قوة متعـددة الجنسيات ومهماتها بما يتفق مع الواقع الجديد. (١٦)

٣- استمرار أزمة أوكرانيا:

واحتمال نشوب أزمات مشابهة فى المنظومة العالمية يدفع بمصر ودول عربيـة وإقليمية ودولية للانكفاء على ذاتها لبعض الوقت وعدم الذهاب للعـب دور إقليمى، أو دولى لبعض الوقت، سيظـل هناك تشكك من أى تحـركات أمريكية قد تعجل بتنفيذ صيـغ الأمن المشترك والمباشر بين الـدول العربية وإسرائيل، وبخاصـة مـع مشاركـة إسرائيـل فى سلسلـة منـاورات عربية إسرائيليـة، وهـو ما سيفرض تغييرًا فـى رؤية الـدول العربية للمخاطـر الإقليمية بعد سنوات مـن اعتبار إسرائيل دولة عدوة إلـى دولة يتـم استيعاب دورها فـى نظام أمنى شـرق أوسطى، كذلك دخول إسرائيل ضمن التحالف الدولى البحرى، لمواجهة التهديـدات والمخاطر البحرية، وهو مـا سيعطى لها دورًا مهمًا ومتصاعـدًا فـى أمـن الموانـئ والممـرات البحريـة العربية، بصـرف النظر عن طبيعة وحجم التهديـدات، وإقدام تل أبيب علـى ترسيم الحدود مـع لبنان حول منطقة البلـوك ٩ بوساطة أمريكيـة، الأمـر الـذى يشير إلى مسعـى إسرائيلـى لتعاملات جديدة مع دول الجوار. (١٧)

٤. احتمال تحول ملف السد الإثيوبى لشأن دولى:

ويتطلـب حركـة مصرية مكثفـة ضمن ملفات أخـرى متعلقة بالأمـن القومى المصرى ومن ثم ليـس أمام مصر سوى الاتجاه إلـى بناء مواقـف أفريقيـة وعربية واضحـة تجاه دعـم الموقف المصـرى السودانـى، خاصـة أن القاهـرة تـرى أن التوصل إلى اتفاق ممكـن ومتاح إن تخلصت الحكومة الإثيوبية من رفضها أى خيارات سياسية للتفاوض بعد أن اقتربت أديس أبابا من تحقيق هدفها الإستراتيجى.

إن الذهاب إلى الخيار التفاوضى مجددًا لا يتطلب إجراءات مصريـة محـددة كالخروج مـن اتفاقية الإطـار، أو إعلان عن تجمـد المفاوضات رسميًا أو الخـروج بموقف رسمى عن رفض التفاوض فى ظل الموقـف الإثيوبى، إنما الانتقـال إلى الخطة «بـاء» لترتيـب الأوراق المصريـة، والتـى تركز علـى استمرار محاولـة محاصـرة أديس أبابـا سياسيًـا ودبلوماسيًا من خلال الدعـم الأفريقـى أولاً، وكسـب أكبر عـدد من الـدول المؤيدة بصرف النظر عن ثقلها.

ومـن المرجـح ألا تقبل الحكومة الإثيوبية أى فرص للتوافق علـى أرضيـة جديـدة يمكن مـن خلالهـا العمل وفـق حسابات سياسيـة وإستراتيجيـة، وبالتالـى ستستمـر فـى تسويـق خيار الاتحـاد الأفريقى والعمل من خلاله إلى حين الشروع فى تنفيذ المـلء التالى. وحتى ذلـك الحين، قد تسعـى إثيوبيا إلى فصل الموقـف السودانى عن المصرى والشروع فـى خطوات مقبولة سودانيًـا فى ظل خطـاب إعلامى سودانى يقـر بضرورة العمل عبر قنوات التفاوض مع الإقرار بعدم وجود خيار آخر.

سادسًـا : محفـزات التحرك المصـرى فى دوائر السياسة المقترحة للجمهورية الجديدة:

إزاء كل مـا سبـق تدفـع مجموعـة مـن العوامل نحـو استمرارية السياسـة الخارجيـة المصريـة، وهـى التـى يمكـن تسميتهـا الأطـر العامة التى تحكم السياسة الخارجية المصرية، وتتمثل فيما يلى:

١- إن السياسـة الخارجية هى امتـداد للسياسة الداخلية، فالهـدف النهائـى مـن ممارسة النشـاط الخارجـى هو خدمة أهـداف وقضايـا الداخـل. أو بصيغـة أخـرى، فـإن التحـرك الخارجـى يتـم توظيفـه لخدمـة أهـداف التنميـة والتطويـر والاستقرار وتأمين المصالح القومية الحيوية. وعلى ذلك، فإن السياسة الخارجية هى امتداد للسياسة الداخلية. (١٨)

٢- إن لمصـر دورًا إقليميًـا لا يمكنها بحكم ثقلها وموقعها وتاريخهـا أن تتنـازل عنـه أو تتهـاون بخصوصه، حتـى لو كان يحملهـا بعض الأعبـاء، وأن لها دوائر حركة يجـب العمل دائمًا علـى الحفاظ علـى توازنها، وإزالة التناقضـات المستمرة فيما بينها، مع القيام بفتح دوائر جديدة، إذا ما كانت هناك مبررات أو حاجـة للقيام بذلـك. كما أن مصر هـى المسئولة بشكل ما، بمشاركة الأطـراف الأخرى، عن طرح أهـم التحديات الدولية والإقليمية القائمة، أو التى يجب الاهتمام بها فى دوائر تحركها، ومحاولة إيجاد صيغ وتصورات لكيفية التعامل معها. (١٩)

٣- هنـاك تحديـات دائمـة تقف فـى مواجهـة مصر على المستوى الخارجى. فمصـر دولة مهمة ومؤثرة، ويمثل الالتزام بسياسة خارجية متزنة ومتعقلة بالنسبة لها أهم أسس مواجهة تلك التحديات. وبالتالى، فإن الواقعية تعد من أهم الأسس التى يجب أن تستند إليها السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة. وتعنى النظـرة الواقعية فى التعامل مـع العلاقات والممارسات والقضايا الدولية أن يتم التعامل مع هذه الأمور ، كما هى قائمة عليه، بغض النظر عن أى أحكام تقييمية.

سابعًا : دوائر التفاعل فى منظومة السياسة الخارجية المصرية للجمهورية الجديدة:

١- يمكن تحديد دوائر السياسة الخارجية المصرية استنادًا إلى أسس الجغرافيا والتاريخ والفكر الحضارى. فموقع مصر فى قلب الوطن العربى، وتراثها ووزنها السياسى، قد فرض عليها دورها الريادى، وجعلها بمنزلة عامل الوصل بين شرق الوطن العربى وغربه، فى قارتى آسيا وأفريقيا. ودور مصر القيادى فى الإطار الإسلامى، بالإضافة إلى موقعها المتوسط فيه- انتماؤها الجوهرى إلى العالم الإسلامى، وتاريخها الخصب، وفكرها الثرى فى هذا المجال. وموقع مصر الجغرافى المتفرد فى القارة الأفريقية قد أضاف إلى ريادتها وثقلها السياسى فى هذا الإطار.

٢- ثمة اتفاق على ضرورة أن تتضمن منظومة السياسة الخارجية المصرية الدوائر التالية:

أ- الدائرة العربية،الدائرة الإسلامية، الدائرة الإفريقية، الدائرة الشرق أوسطية، الدائرة النيلية، الدائرة الدولية، وتتبنى السياسة الخارجية المصرية فى الجمهورية الجديدة المحاور التالية فى تعاملها مع الدوائر المختلفة.

ب- الارتباط الوثيق لمصر بالدول العربية، فمصر دائمًا ما تدعو إلى تعزيز التضامن العربى كخطوة أساسية لا غنى عنها لتدعيم الصف العربى، وتمكين الأمة العربية من تعبئة طاقتها ومواردها لمواجهة الأخطار والتحديات.

ج- الارتباط الوثيق لمصر بدول القارة الأفريقية من جميع النواحى الاقتصادية والثقافية والتاريخية ، والأهمية الخاصة لدول حوض النيل.

د- تعزيز العلاقات التى تربط مصر بالدول الآسيوية الكبرى باعتبار تلك الدول شريكًا أساسيًا فى حضارة العصر.

هـ- تعزيز مقومات الأمن والاستقرار والسعى نحو السلام العادل فى منطقة الشرق الأوسط ، والاتجاه نحو تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

و- مواجهة الإرهاب على المستوى الدولى بدراسة أسبابه ودوافعه لأن الحلول العسكرية والأمنية لا تكفى وحدها لمواجهة تلك الظاهرة العالمية التى أدت إلى نوع من التداخل بين المقاومة المشروعة والإرهاب .

ز- أهمية العلاقات المصرية – الأوروبية فى ظل التفاعل المستمر بين الدول، وارتباط الأمن الأوروبى الوثيق بأمن منطقة الشرق الأوسط .

ثامنًا : دوائر جديدة مقترحة للسياسة الخارجية المصرية:

استثمارًا لما سبق يمكن التقدم بمقترح لتعزيز بناء مصر لدوائر جديدة للسياسة الخارجية للجمهورية الجديدة فى مناطق النفوذ الإقليمى والدولى يمكن تحديدها فيما يلى:

١- **الدائرة الأولى:** منطقة شرق المتوسط وهى دائرة مهمة نجحت مصر فى التعامل معها خلال الفترة الماضية وبنت حضورًا سياسيًا وإستراتيجيًا كبيرًا يُحسب للدولة المصرية، وهو ما يمكن أن يؤكد مكانة، وموقع مصر الإستراتيجى من خلال إعادة وفرض الترتيبات الأمنية والإستراتيجية بصورة واضحة ولافتة.

٢- **الدائرة الثانية :** البحر الأحمر ويمكن للدولة المصرية التحرك فى هذه الدائرة عبر فرض إستراتيجية متعددة المحاور ونقاط الارتكاز خاصة أن مصر تربطها بدول البحر الأحمر كثيرًا من الروابط السياسية والإستراتيجية والأمنية، وهو ما يمكن أن يفرض إستراتيجية ودائرة نفوذ إستراتيجى كبيرة فى الفترة الراهنة والمقبلة ومن خلال قاعدة التشبيك الرئيسة الحاكمة لمصالح مصر الكبرى فى هذه المنطقة وبصرف النظر عن تحركات الدول المناوئة التى تعمل فى دوائر متقاطعة ومتداخلة وهو ما يجب الحذر منه فى التعامل.

٣- **الدائرة الثالثة :** الاتجاه شرقًا وهى دائرة مهمة لسياسة مصر الخارجية ولا تقتصر على العلاقات المصرية مع كل من الهند والصين بل ودول جمهوريات آسيا الوسطى ومناطق التماس المجاورة لها ويمكن لصانع القرار التحرك فى نطاقات متعددة اعتمادًا على موروث سياسى وتاريخى كبير وفى ظل التحولات الكبيرة فى بيئة النظام الدولى الراهن، وهو ما يمكن الدولة المصرية من تحقيق مصالحها الكبرى والممتدة فى نطاقاتها المختلفة ويحجز لمصر موقعًا متقدمًا للسياسات المصرية الدولية خاصة مع عدم وجود مساحات للتباينات أو التجاذبات على عكس دوائر الحركة للقوى الدولية الأخرى.

٤- **الدائرة الرابعة :** تجديد حركة عدم الانحياز والعمل على نطاقات أوسع وامتداد إستراتيجى شامل، وهو ما يمكن أن يعيد الحضور الدولى لمصر فى نطاقات واسعة ومناطق كبيرة خاصة أن مصر لها حضورها الكبير فى علاقاتها الخارجية واستنادًا إلى العالم فى الوقت الراهن يحتاج إلى إعادة ترتيب مصالحه وفقا لمعادلات القوة الراهنة والمحتملة مما يؤكد أن مصر يمكنها التعامل السياسى والإستراتيجى بل والاقتصادى من خلال رؤى ومقاربات غير تقليدية، وفى ظل

مصالـح متبادلة وتشابـكات متعددة تقوم على إعـادة تسويق خيـار المصالح الكبرى لدول عـدم الانحياز التاريخية والبناء على ما هـو موجود، ومن ثم فإن إستراتيجيات التعامل ستُبنى على مقاربات ممتدة ومؤثرة.

٥- **الدائـرة الخامسة** : دائـرة التحالفـات الكبـرى والمتوسطة للدول الكبرى ومنها ما هو قائم ويمتد فى نطاقات محـددة سواء التى تقيمها كل من الولايـات المتحدة أو روسيا وبعضهـا مؤثر وفاعل ويقـوم على امتـدادات الأقاليم الكبرى وإن كان يحتـاج إلى تناول ودراسات مُعَـدّة سلفًا ومنه تحالف الولايات المتحـدة وبريطانيـا والإمارات والهنـد، ومنه أيضًا نظـام معاهـدة الأمن الجماعـى التى بدأت روسيـا العمل من خلالـه فى خطـوة يُفهم منه أنـه نظام قائم علـى التفاعلات الإقليميـة والدولية المتماسكـة، ولعل التحـاق مصر بمنظمة شنغهـاى كشريـك تفاعلي يعبـر عن ذلك، ومن ثـم فإن قدرة الدولـة المصرية فى العمل والتفاعل مع ما يجرى من ترتيبات سياسية وجيو إستراتيجيـة مهم ويحتاج إلى مقاربات حقيقية ونشطـة ومـا ينطبق علـى شنغهاى قـد ينطبق علـى البريكس وسائر المنظمات الداخلية والإقليمية الأخرى.

٦- **الدوائـر التقليديـة** : سيحتاج تعزيـز العمل فى هذه الدوائـر التقليديـة (العربيـة والإفريقيـة) إلـى مقاربـات مختلفة، والعمل على إستراتيجيات ممتدة والخروج من دائرة التعامـل التقليدى فى ظـل التحديات والمخاطـر التى تواجه الدولـة المصرية من جانب كما يحتـاج إلى تفاعلات مختلفة يمكن البناء عليها خاصـة أن الوضع الراهن للنظام الإقليمى العربـى سيتطلب تحـركًا عربيًا مسئـولا لإدارة رشيدة لنظام عربى عربى يقف فى مواجهة النظام الشرق أوسطى المطروح ويعطـى فرصًـا حقيقية فـى التعامل، وهو ما قـد يدفع مصر إلـى بناء تحالفات عربية أوسع تشمـل مصر والأردن والعراق وسوريا والجزائر ولبنان كخطوة قد تفتح الباب أمام تحالفات سياسيـة حقيقية فى المدى المتوسط، كما يمكن دراسة بناء تحالف مصرى خليجى أوسع يمتد ليشمل المغرب والأردن فى إطـار المصالح المشتركة ويعطى دلالات الاستمرار فى النهج العربى العربى وليس الاتجاه إلى النهج الشرق أوسطى إضافة لإمكان بناء مصر تحالفًا إستراتيجيًا فى نطاقات فوق إقليمية وهـو ما يمكن أن يكون فى أشكال التحالفات الشرق متوسطية علـى غـرار إنشاء تحالف شـرق متوسطى يضـم دول الإقليم بكامله ويسمح بالعمل معًا فى إطار إستراتيجية ممتدة حقيقية يمكـن البناء عليهـا ويعمل فى اتجاه المنافـع الكبرى التى قد تُطـرح فى سياقـات إقليميـة متنوعـة، وهو ما يجـب الانتباه إلـى تبعاته فى الفتـرة المقبلة خاصة أن تحقيـق المصالحة المصرية التركيـة سيسمح بالكثير مـن المعادلات المصرية الإقليميـة التـى قـد تخـرج عـن سيـاق السياسـة الخارجية المصريـة الراهنة، ويبنـى معادلات جديدة للقـوة السياسية والإستراتيجيـة وفى ظل تفكيـك الارتباطات العتيقة للسياسة الخارجيـة المصريـة إلى دوائـر أشمل وأوسـع تتيح التحرك المصـرى الممتد فـى نطاقات عربية وإقليميـة كبيرة بل وقد يـؤدى لتغيير حقيقـى فى نمـط التوجهـات السياسية لمصر مـع القوى الكبرى بل ومع الولايات المتحـدة وروسيا، وهو ما يجب الانتباه إليه جيدًا فى حال المضى فى سياقه وفى ظل ما يجرى من تطورات فى بنية النظام الدولى الراهن والتى تتسم بالكثيـر من التطـورات التى يمكن للدولـة المصرية التحرك فـى منظومتهـا بـل والتعامل والاشتبـاك الجـاد والفاعل من خـلال إعادة ترتيب الخيـارات والأولويات المصرية العليا مع الاحتفـاظ بمساحات كبرى يمكن لمصر العمل فيها فى دوائر النفـوذ التقليدية، ومنها التعامل مع التطورات الليبية الراهنة انطلاقًـا من إستراتيجية بقاء الأوضـاع على ما هى عليه بين ليبيـا الشرقية وليبيا الغربية مثلما جرى التعامل المصرى مع رام الله وقطاع غزة إضافة للتعامل الدبلوماسى وفق منظومة متفاعلة تشمـل الجمع بين المصالح الكبرى للدولة المصرية وبنـاء إستراتيجيـة ممتـدة تحافظ على المكاسـب التى تمت وتحققـت طوال الفترات الماضية من إنجـازات يمكن البناء عليها مع إعادة بناء منظومة المصالح السياسية والاقتصادية والإستراتيجية فى إطار أشمل وممتد، ويمكن للدولة المصرية التحـرك فى دوائر كاملة انطلاقًا مما تملكه مصر من قدرات وإمكانات، وقـدرات دبلوماسيـة واعتمادًا علـى الدبلوماسية الرئاسيـة التى مكنـت الدولة المصرية مـن تحقيق إنجازات كاملة فى مسارات التفاعـلات الإقليمية الكبرى التى حققتها مصـر، ومن خلال مقاربات اعتمـدت فيها أجهزة المعلومات (المخابـرات / الخارجيـة) علـى حسابـات القـوة الشاملة التـى تملكها مصر الأمـر الذى يؤكد ويعمق فكـرة المصالح العليـا للدولـة المصرية، ويؤكد ما يمكن لمصـر أن تعمل فى إطاره ، وعبر أدوات ووسائل غير تقليدية حقيقية فى المديين المتوسط والطويل الأجل .

الخلاصة :

إن رسم دوائر جديدة للسياسة الخارجية المصرية وإعادة ترتيب دوائر أخرى فى نطاقاتها فى ظل الجمهورية الجديدة تحقق مكاسب كبرى للدولة المصرية فى مختلف الأصعدة خاصة أن التحرك المصرى يمضى فى مسارات واتجاهات متفاعلة ومتكاملة يمكن البناء عليها اعتمادًا على معطيات الدبلوماسية الذكية والتى ستحقق لمصر الكثير من الإنجازات الحقيقية والكاملة، والتى ستؤكد إستراتيجية مصر الحقيقية فى دوائرها السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، وهو ما يمكن التعويل عليه فى مسارات التحرك مع تأكيد تشبيك المصالح الكبرى للدولة المصرية فى دوائرها التفاعلية والممتدة، والتى يمكن ترسيمها فى سياقات متعددة تحافظ على مصالح الدولة المصرية، وتحفظ لمصر دورها فى منظومة العلاقات الإقليمية والدولية.

المراجع :

١- حسنين توفيق إبراهيم، السياسة الخارجية والشرعية السياسية فى الدول النامية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦، ص ٥٤.

٢- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢، ص ٤ ـ ٥.

3- Berenskoetter, Felix. (2010) 'Identity in International Relations', in Robert A.Denemark (ed.), The International Studies Encyclopedia (Blackwell Reference Online ed.). Oxford: Blackwell Publishing.

٤- محمد السيد سليم، التحليل العلمى للسياسة الخارجية ـ إطار نظرى، الفكر الإستراتيجى العربى، عدد ٤٠، أبريل ١٩٩٢، ص ١٤٢ ـ ١٤٤.

5- Caporaso, James A., Hermann, Charles F., & Kegley, Charles W.Jr. (1987) 'The Comparative Study of Foreign Policy: Perspectives on the Future', International Studies Notes, 13: 32–46

٦- إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية ـ دراسة فى الأصول والنظريات، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧١، ص ٩٨ ـ ١٠١.

7- Carlsnaes, Walter (2012) 'Actors, structures, and foreign policy analysis', in SteveSmith, AmeliaHadfield, & TimDunne (eds.), Foreign Policy: Theories, Actors, Cases. Oxford: Oxford University Pres

8- Barnett, Michael (2008) 'Social Constructivism', in JohnBaylis, SteveSmith, & PatriciaOwens (eds.), The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations. Oxford: Oxford University Press

٩- نصيف يوسف حتى، النظرية فى العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربى، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

10- Carlsnaes, Walter (1992) 'The Agency-Structure Problem in Foreign Policy Analysis', International Studies Quarterly, 36: 245–27

١١- طارق فهمى كاتب وأكاديمى مسارات المصالحة المصرية – التركية .
https://www.independentarabia.com/node/236076/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D8%

٢٦ يونيو ٢٠٢١ ٢٠:٤١

12- The Arab regional system: a question of survival
https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/17550912.2014.990797?journalCode=rcaa20

13-tps://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/EG%20IL_790326_Egypt%20and%20Israel%20Treaty%20of%20Peace.pdf

14-www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/middle-eastern-nato-appears-necessary-not-yet-possible-

15- Pollack, Kenneth, M. (2002), Arabs at War: Military Effectiveness, University of Nebraska Press, pp. 93–94, 96

16- About the MFO. Multinational Force and Observers. Available at http://mfo.org/; accessed December 2020

17- /www.al-monitor.com/originals/2018/02/us-mediation-lebanon-israel-gas-impasse.html

18- "Collaboration/Cooperation between NIH and State Department: Successful Cooperation with the Office of Global AIDS Coordinator (OGAC)." Unpublished material. 2014

19- National Research Council. The New Global Ecosystem in Advanced Computing; Implications for U.S. Competitiveness and National Security. Washington, DC: National Academies Press; 2012.

الدوائر المقترحة للسياسة الخارجية المصرية فى ظل الجمهورية الجديدة وتأثيراتها على الأمن القومى المصرى

■ د. طارق فهمي
أستاذ العلوم السياسية، مستشار المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط

مستخلص :

إن تحديد متغيرات السياسة الخارجية، يبدأ بالتمييز بين البيئة الموضوعية التي تمثل المحيط الفعلي لعملية صنع السياسة الخارجية مستقلاً عن فهم صانع السياسة الخارجية لهذا المحيط، فالبيئة الموضوعية لا تؤثر مباشرة فى السياسة الخارجية، ولكن تؤثر بشكل غير مباشر من خلال البيئة النفسية لصانع السياسة الخارجية، أي من خلال فهمه لمتغيرات البيئة الموضوعية، فإذا لم يدرك صانع السياسة الخارجية وجود متغير موضوعي معين، فإن ذلك المتغير لن ينتج أثرًا فى السياسة الخارجية لدولته.

إن رسم دوائر جديدة للسياسة الخارجية المصرية وإعادة ترتيب دوائر أخري فى نطاقاتها فى ظل الجمهورية الجديدة تحقق مكاسب كبري للدولة المصرية فى مختلف الأصعدة خاصة وأن التحرك المصري يمضي فى مسارات واتجاهات متفاعلة ومتكاملة يمكن البناء عليها اعتمادا علي معطيات الدبلوماسية الذكية والتي ستحقق لمصر الكثير من الانجازات الحقيقية والكاملة ، والتي ستؤكد علي إستراتيجية مصر الحقيقية فى دوائرها السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، وهو ما يمكن التعويل عليه فى مسارات التحرك مع التأكيد علي تشبيك المصالح الكبرى للدولة المصرية فى دوائرها التفاعلية والممتدة ،والتي يمكن ترسيمها فى سياقات متعددة تحافظ علي مصالح الدولة المصرية ،وتحفظ لمصر دورها فى منظومة العلاقات الإقليمية و الدولية .

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية، الجمهورية الجديدة، مصر

Proposed circles of Egyptian foreign policy under the new republic And its effects on Egyptian national security

■ *Prof. Tariq Fahmy*
Professor of Political Science, Advisor to the National Center for Middle East Studies

Abstract:

Defining foreign policy variables begins with distinguishing between the objective environment, which represents the actual environment of the foreign policy-making process, independent of the foreign policy maker's understanding of this environment. The objective environment does not directly affect foreign policy, but affects indirectly through the psychological environment of the foreign policy maker. Drawing new circles for Egyptian foreign policy and rearranging other circles within their scopes under the new republic will achieve major gains for the Egyptian state at various levels, especially since the Egyptian movement is moving along interactive and integrated paths and directions that can be built upon based on the data of smart diplomacy, which will bring Egypt many real achievements. And complete, which will confirm Egypt's true strategy in its political, strategic and economic circles, which can be relied upon in the paths of action with an emphasis on networking the major interests of the Egyptian state in its interactive and extended circles, which can be demarcated in multiple contexts that preserve the interests of the Egyptian state and preserve its role for Egypt. In the system of regional and international relations.

Keywords: foreign policy, the new republic, Egypt